



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون
"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017

بيان المتحدث الرئيسي صاحب السعادة JOHN KUFUOR

السيدة رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي، أميرة قرناس؛

السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

السيد Gilbert Hungbo، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

السيد David Beasley، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛

حضرات السيدات والسادة الموقرون:

اتسمت بداية هذا القرن بانطلاق توجّهات بارزة، غيرت قواعد اللعبة وكان لها الأثر البعيد. توجّهات تستحق تصنيفها كظاهرة، إذ أنها تهدف إلى التوفيق بين العولمة من جهة وبين رفاه الكائن البشري وأمنه من جهة أخرى. وهي كالتالي:

إن دول العالم، على الرغم من الاعتبارات الجغرافية السياسية، قد عهدت إلى الأمم المتحدة بقيادة الحوكمة العالمية، كي تحشد صفوف تلك الدول بشكل جماعي والتصدي لبعض التحديات الوجودية التي تحدق بالبشرية عامة، وبكوكب الأرض خاصة.

وقد أقرت الأهداف الانمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، والقرارات المتعلقة بالمناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس ضمن أطر زمنية وبرنامج دول العالم كافة، على أساس اعتبار كرامة الإنسان وأمنه بمثابة وجود الحوكمة على المستويين الوطني والدولي على حدٍ سواء.



mu881

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

وبالأخص، فإن التأثير الشامل لتغير المناخ في كوكبنا سيلحق الدمار بدون استثناء بالعالمين المتقدم والنامي كما أنه سيأتي على كل نواحي المساعي البشرية وعلى الكوكب نفسه كما نعرفه حتى اليوم.

ولذا فقد وافقت دول العالم على اعتماد استراتيجيات جماعية، ولو كانت متفاوتة، بحسب قدرات كل منها، من أجل مكافحة تغير المناخ ضمن إطار زمني قائم على الاستشارة العلمية، توخياً لاحتوائه.

حضرات السيدات والسادة، إن الموضوع الذي نتناوله - " الزراعة والنظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية " (في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030)، يقع صراحة في نطاق التحديات الحالية التي تواجهها البشرية جمعاء، والتي قد دُقّ ناقوس الخطر بشأنها، مستنهضاً إيانا جميعاً كأفراد وكدول وكعالم لنساهم بأقصى ما لدينا من طاقات.

وتفيد الحقائق التي تردنا من أجهزة الخبراء، مثل منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، أن عدد سكان العالم قد زاد 3 أضعاف منذ 1950، من 2.5 مليار نسمة إلى 7 مليارات نسمة ونصف اليوم، وأنه على الرغم من أن إنتاج الأغذية قد شهد ارتفاعاً جذرياً أيضاً مؤدياً إلى زيادة بنسبة 40 في المائة لمتناول كل فرد من الغذاء، فلا يزال هناك حوالي 800 مليون شخص حول العالم يعانون النقص التغذوي المزمن، علماً وأن 790 مليون نسمة منهم يعيشون في العالم النامي في أفريقيا وجنوب آسيا.

وتتفاقم المشكلة جراء الانفجار السكاني المتسارع والذي تقدر الأمم المتحدة أنه سيبلغ 9.3 مليارات بحلول 2050 مع حصول 85 في المائة من تلك الزيادة في العالم النامي الحالي.

فوحدها أفريقيا ستشكل حوالي نصف الزيادة المطلقة بحلول 2050 وستكون بالتالي موطناً لحوالي ربع سكان العالم.

حضرات السيدات والسادة: يقال "إننا على صورة ما نأكله" ولكن الحقيقة البديهية الأخرى هي أن "ليس كل ما نأكله غذاء".

وبالتالي فإن مشكلتي سوء التغذية والنقص التغذوي تجعلان العالم يعاني من السمنة والتقرم والجوع والعاهات لدى الناس في كل مكان.

وهذه المعضلة بالذات تحتل مكانة محورية في النقاش لدى المنبر الذي نشارك فيه اليوم.

والمسألة هي، بعبارة أخرى، كيف ننتج الغذاء على أساس مستدام مستقبلاً بكميات وجودة مطلوبة للتغلب على عوامل الجوع وسوء التغذية والنقص التغذوي التي تتهدد البشر.

تبين الدراسات الديمغرافية أن النمو السكاني في العالم يُحتم على الإنتاج الغذائي أن يبقى مواكباً له من خلال زيادة تقدر بـ 60 في المائة، من أجل الحفاظ على مستويات التغذية الحالية حتى حلول عام 2050.

ولبلوغ هذا المستوى ينبغي تطبيق أفضل الممارسات الزراعية المعززة مع ما يقابلها من إمدادات للصناعات الزراعية تلبيةً للتنمية البشرية التي تصبح أكثر تحضراً مع تغييرات معقدة في أنماطها الغذائية.

والمشكلة، بحسب ما تعرضها الأمم المتحدة، هي أن الزراعة العالمية خاضعة لهيمنة صغار المزارعين الذين يميلون إلى اعتماد الإجراءات المتحفظة في ممارساتهم، وهم، في العالم النامي بشكل أخص، متقدمون في السن وعلى مستوى متواضع من التعليم يحول دون استيعابهم بسهولة للأفكار الجديدة وترجمتها إلى كفاءة في مهنتهم.

وهم عاجزون أيضاً عن الوصول إلى الائتمان، الأمر الذي يعيق قدرتهم على شراء التكنولوجيا الجديدة واستخدامها.

فضلاً عن ذلك، لا يكمن الحل في الإنتاج وحسب بل بالأحرى في إنتاجية كل من المحاصيل القوة العاملة وكذلك في الأراضي والمدخلات الأخرى.

فعلى سبيل المثال، هناك ندرة مطردة في الأراضي والمياه المخصصة للزراعة لدى العديد من مناطق العالم، بسبب عوامل متعددة تشمل سوء استخدام البيئة، وكذلك الزيادة المتسارعة للطلبات المتنوعة من أجل تلبية الانفجار السكاني.

ولذا، ينبغي زيادة أطنان المحاصيل من مساحة الأراضي الزراعية ومن كمية مياه الري المحدودة نفسها.

وترتبط الحلول المستدامة حتماً بتطبيق العلوم والتكنولوجيا، وعلى الحكومات الوطنية أن تستعين بالسياسات لتجهيز المزارعين على كل المستويات بها.

ويشكل هذا النوع من التعاون بين الحكومة والمزارعين، على الرغم من أنه خاص، مثلاً عن مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص، التي تعمل لتحسين التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للدول.

وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها ومجموعة المانحين والهيئات المؤسسية العلمية الزراعية الخاصة والمنظمات الخيرية تشجيع تلك الشراكات عبر تزويدها بالدراية الفنية والموارد حسنة التوجيه.

ولا يجب النظر إلى هذا الدعم من منظور "الإعانة" الحالي المشكك، بل يجب الاعتبار بالأحرى أنه يمكن الجهة المتلقية من أن تكون منتجة من ناحية الأعمال والاستدامة.

ولسوء الحظ فإن هذه الصورة المغلوطة قد شابت نسبة كبيرة من الدعم الذي قدمه العالم المتقدم إلى العالم النامي حتى اللحظة.

فعلى سبيل المثال، في عام 2010، قامت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بإنشاء صندوق المناخ الأخضر من أجل تقديم مبالغ متساوية من التمويل لتخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه، مع الاسترشاد بمبادئ الاتفاقية وأحكامها، لمساعدة البلدان المحتاجة.

غير أن البلدان النامية واجهت صعوبات في الوصول بالكامل إلى الأموال الرامية إلى دعم جهودها للاستجابة لتحدي تغير المناخ، لأنها تفتقر إلى الدراية الفنية لتطبيق الطرق المعقدة التي تنص عليها الخطوط التوجيهية للاتفاقية.

ناهيك عن أن عدداً قليلاً من الجهات المتقدمة قد وفي فعلاً بالتعهدات التي قطعها للصندوق.

وما يصعب أكثر على البلدان النامية بلوغه، بسبب القيود المشابهة على الدراية الفنية، هي الإجراءات الخاصة بأرصدة الكربون التي اعتمدها بروتوكول كيوتو في عام 1997 والذي تمنح بموجبه "أرصدة"، وهي عبارة عن منافع مالية، إلى البلدان التي نجحت في خفض غازات الاحتباس الحراري لديها إلى ما دون مستوى كوتا الانبعاثات المحددة لها.

فلولا ذلك لمكن هذا النظام البلدان الأفريقية من نيل الأموال التي هي بأمر الحاجة إليها لأجل تنميتها والتي تبقى بالتالي غير مستخدمة ولا تعود بنفع يذكر على تلك البلدان. ولسوء الحظ لا تظهر السلطات الإدارية للأمم المتحدة أية مراعاة لتخفيف تلك العراقيل.

وهذا لا يعني أن البلدان الأفريقية لم تبذل أي جهود من ناحيتها. بل على العكس تماماً من ذلك. فإن الاتحاد الأفريقي على سبيل المثال في عام 2003 قد أيد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (البرنامج) بموجب الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، لمواءمة السياسات الزراعية للبلدان الأعضاء من أجل التنمية المتكاملة.

ويرمي البرنامج إلى "مساعدة البلدان الأفريقية على الارتقاء إلى مسار أعلى للنمو الاقتصادي من خلال التنمية القائمة على الزراعة التي تقضي على الجوع وتحذ من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتتيح توسيع الصادرات."

والبرنامج عبارة عن خطة للتنمية الزراعية الموجهة نحو النمو، وهو يرمي إلى زيادة معدلات النمو الزراعي إلى ما لا يقل عن 6 في المائة سنوياً من أجل استحداث الثروة التي تحتاج إليها المجتمعات والأسر الريفية في أفريقيا كي تزدهر.

وفيما أن هكذا جهود من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الإقليمية في القارة تستحق الشناء، فإنها لا تزال بعيدة عن تمكين القارة من تحقيق المستويات المطلوبة للأمن الغذائي والتغذية للمساعدة على استئصال التفرّغ المتفشّي وغير ذلك من التحديات المتصلة بالغذاء.

ومن الجدير بالذكر أن مصرف التنمية الأفريقي يقوم هذه السنة بمنح الأولوية للزراعة والتغذية من بين سائر أهدافه.

ولذا، لا بد من قيام الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومؤسسات البحوث الدولية والمنظمات الخيرية، بتكثيف جهودها في مساعدة اتحاد دول القارة والحكومات الوطنية، على ممارسة تأثير أكثر استدامة في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

والحقيقة أن هذا التعاون والدعم سيصان في المصالح المتبادلة والمستنيرة لكافة أصحاب المصلحة، حين تؤثر نتائجهما الإيجابية في تداعيات النزوح الجماعي الناجم بشكل رئيسي عن الفقر والجوع، التي تزعزع العلاقات الدولية.

وبالمثل فإن حفظ السلام على المستوى الدولي في العديد من المناطق التي تعاني من النزاعات السياسية جراء المسببات نفسها، يجب أن تيسّر.

وبالتالي فإن هذا الدعم سيجعل من معارف الزراعة الذكية مناخياً متاحة للعالم النامي، فيتكيف بكفاءة مع الآثار المدمرة للتغير في زمننا الراهن.

حضرات السيدات والسادة، إن الأحداث التي نشهدها أخيراً عبر أنحاء العالم تبين بوضوح أن حتى أكثر الدول تقدماً ليست بمنأى عن غضب الطبيعة، مثل تغير المناخ، الذي يؤثر في كوكبنا.

ويضع هذا التغير المجتمعي الدولي بأسره وكوكب الأرض نفسه في القارب نفسه فـ"إما نبحر جميعنا وإما نغرق معاً" حين يصب المناخ جام نقت، ولذا فعلى العالم المتقدم أن يقبل بتوفير موارده العلمية والتكنولوجية وغيرها من موارد لدعم العالم النامي على أمل إنقاذ كوكبنا بفضل جهودنا الجماعية.

ويكتسي دور قيادات الدول والمنظمات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة، أهمية قصوى في ما يخص اعتماد السياسات التي ستساعد في إنضاج هذا التعاون وأيضاً في انتشار البشرية من براثن الجوع وكل ما يرتبط به من معوقات.

وينبغي للأمم المتحدة على وجه الخصوص أن تكثف اتصالاتها على صعيد العالم والتثقيف بشأن التهديدات الخطيرة المحدقة بالعالم أجمع جراء تغير المناخ وانتشار الأمراض والجوع وسوء التغذية.

وينبغي لها تولي القيادة التي تفرضها عليها الضرورة والتاريخ، وأن تمنع في التوعية بأن ما يؤثر في جزء من العالم إنما يؤثر في سائر أجزائه.

حضرات السيدات والسادة، كلي إيمان بأن هذا التعاون بين الأمم المتحدة وطلبة القيادات العالمية والحكومات الوطنية، مصيره النجاح.

وفي هذا الصدد، اسمحو لي بكل تواضع أن أذكر بعض الأمثلة من بلدي غانا، توضيحاً لفكري.

يسرني أن أشير إلى أن الحكومة الحالية لغانا قد قامت في الأشهر القليلة الأخيرة بإطلاق برنامجها الزراعي بعنوان "الزراعة من أجل الغذاء والعمل"، بالاشتراك مع مزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة عامة في القطاع الخاص، والهدف منه حل المشكلتين التوأمتين المتمثلتين في ضعف الأمن الغذائي وفي البطالة.

في ما يخص محاصيل الكاكاو، تقوم الخدمات الإرشادية التابعة للحكومة بتشجيع المزارعين في شتى أنحاء البلاد على اعتماد آلية مبتكرة للتلقيح في مزارعهم.

ومن المتوقع لهذا الابتكار أن يزيد الغلة بنسبة 25 في المائة هذا الموسم.

وهناك توقعات بتحقيق حصاد وافر كذلك في مجال محاصيل الحبوب خلال هذا الموسم بفضل دعم مشابه للبدور المحسنة والمعززة التي تقدمها الحكومة إلى المزارعين.

وأذكر أيضاً أنه خلال ولايتي كرئيس لغانا بين عامي 2001 و2009، اعتمدت الحكومة استراتيجية لتنفيذ التنمية الريفية المتكاملة كأساس للزراعة المتقدمة والتجارية، عبر التركيز على فتح شبكة من الطرقات الريفية والإمداد الكهربائي ومياه الشرب والخدمات الصحية والائتمان الميسر للمزارعين والخدمات الإرشادية لتوفير التثقيف الزراعي، بما يمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من تحسين الإنتاج والحصاد والتخزين والتسويق.

وقد شاركت حكومتي في برنامج شامل للتغذية في المدارس مستعينة بمحاصيل منتجة محلياً فوقت أسواقاً للمزارعين وفرص عمل للنساء إذ قمن بطهي الوجبات المغذية بواسطة تلك المحاصيل لتلاميذ المدارس، وهي مبادرة قد حسنت من معدلات ارتياد المدارس في أوساط الفتيات والفتيان على حدٍ سواء.

أما إحدى الخطوات الأخرى التي أصبحت حجر أساس لنجاح حكومتي فتمثلت في القرار الذي اتخذ في عام 2001 لخفض الضرائب على مزارعي الكاكاو في البلاد الذين كانوا يعانون من الضرائب المفرطة.

فقد كان مزارعو الكاكاو في غانا، وهم منتجو هذا المحصول النقدي وأحد الصادرات الرئيسية للبلاد، ينتقلون بشكل متزايد إلى زراعة الحمضيات من أجل تفادي الضرائب الباهظة المفروضة على الأسعار العالمية لمنتجهم التقليدي.

فأمرت الحكومة بوضع حد للضغط الضريبي على القطاع تاركة بالتالي 60 في المائة من أسعار السوق الدولية لمزارعي الكاكاو، بدلاً من نسبة الـ 40 في المائة التي كانت سائدة من قبل. فضلاً عن ذلك، جرى تزويد المزارعين بإمدادات من المدخلات الحيوية في الوقت المناسب، مثل مبيدات الآفات والأسمدة.

وفي غضون أربع سنوات، ارتفع إنتاج الكاكاو بنسبة 133 في المائة فأدى إلى تجدد الاهتمام بالقطاع.

وبحلول نهاية ولايتي في عام 2008، كان متوسط الدخل الوطني للفرد الواحد قد زاد ثلاث مرات فانتقل بغانا إلى شريحة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

إذاً، أتت الحوكمة الرشيدة ثمارها فنتج عنها وضع رابع في كل الأحوال لجميع أصحاب المصلحة.

وقد تحسّن الإنتاج الغذائي على امتداد سلسلة القيمة كلها؛ فأصبحت تغذية أطفال المدارس أفضل؛ ونال المزارعون أسعاراً أفضل؛ واستحدثت وظائف للنساء؛ وأصبح المال متوفراً فأثر ذلك في مجالات أخرى للاقتصاد؛ وحقق البلد كلاً من الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية المتصل بالجوع وأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، قبل سنوات عدة من انقضاء المهلة التي وضعتها الأمم المتحدة؛ وساد الاستقرار السياسي وأشاد العالم كله بغانا.

وأشعر بالامتنان لأن تلك الإنجازات قد ساهمت في فوزي بالجائزة العالمية للغذاء في عام 2011 مع الرئيس البرازيلي Lula da Silva.

إذاً عبر إقامة روابط أفضل بين صانعي القرارات والشعوب المعنية، وتيسير جهود الجهات الفاعلة في القطاعات المتعددة مع المستويات المختلفة للحكومات، وعبر توفير الموارد والمعارف من خلال الخدمات الإرشادية الموزعة بصورة حسنة والخاضعة للرصد، والمصارف الريفية للمزارعين، نجحت الحكومة في تعديل موقع القطاع الزراعي دعماً لتحقيق أهداف الأمن الغذائي واستمرار الشعوب في تناول الأنماط الغذائية الصحية.

وباختصار، فبواسطة التعاون الصادق والهادف بين الأمم المتحدة وكافة وكالاتها، والمناخين من العالم المتقدم، والمنظمات الخيرية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية، الرامي إلى الارتقاء بالحوكمة العالمية بواسطة أدوات الرصد والدعوة والتمكين، سيتمكنون من توجيه الحكومات الوطنية ومساعدتها في تطبيق سياسات لاستئصال الجوع وتحقيق الأمن الغذائي بواسطة التغذية المطلوبة على أساس مستدام، ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. شكراً لكم وبارككم الله.